

الفصل الاول

الاطار العام للبحث

- مقدمة البحث
- مشكلة البحث
- أهمية البحث
- أهداف البحث
- تساؤلات البحث
- مصطلحات البحث

الفصل الاول

الاطار العام للبحث

مقدمة البحث

يجتاز العالم اليوم مرحله إنتقاليه بالغة الأهمية في بدايات القرن الحادي والعشرين وسط تحولات دولية وسياسية وإقتصادية انعكست على نواحي الحياه في المجتمعات المختلفه تمثلت في ظهور النظام العالمي الجديد، وتبوءت الولايات المتحدة الامريكيه قمة الهرم (النظام العالمي) باعتبارها العظمى وظهرت التكتلات الاقتصادية العملاقه، الامر الذي دعي الحكومه والمنظمات الرسميه وغير الرسميه الى وضع أسس وتوجهات وإستراتيجيات جديدة لمواجهة التحديات المتوقعه والمرتبقة.

بعد الأستثمار من أهم التوجهات الان لماله من أهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة عن طريق خلق فرص عمل جديدة ، مما يؤدي الي تقليل معدلات البطالة وزيادة مجالات وفرص العمل ، لذلك تسعى الحكومة بكل هيئاتها الي تشجيع الاستثمار وجذب رؤس الاموال الداخلية والخارجية للاستثمار في مصر وإزالة معوقات الاستثمار أمام المستثمرين ووضع طرق تساعد علي النهوض بالاستثمار في المجالات المختلفه .

مصطلح الاستثمار من التعبيرات الشائعة في حياة الأفراد عموماً، وفي الحياة الاقتصادية بشكل خاص ، ويتفق كل من كاظم جاسم العيساوي (٢٠٠٢) والسيد محمد السريتي وأسامة أحمد الفيل (٢٠٠٩) علي أن الاستثمار بشكل عام هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن قد تطول أو تقصر مقابل أصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية ، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل، بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية بفعل التضخم ، والمخاطر الناشئة عن إحتمال عدم الحصول على التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً .

(١٦ : ٧٣) (١٤ : ١٠٠)

تعد الرياضة من أهم المجالات المتفاعلة مع المجتمع وتأثيراً بالمتغيرات المتلاحقة التي تمر به ، حيث أن قطاع الرياضة متمثل في الهيئات الرياضية الأهليه والحكومية والنوعية والخاصة ما هي إلا نظم مجتمعية تؤثر وتتأثر بالمجتمع وما يصاحبه من تغيرات محليه وعالميه.

(١٩ : ٤٣)

كما ظلت الرياضة لفترة طويلة خارج الإهتمامات الخاصة بتنمية الاقتصاد ولكن الشواهد الحديثة قد أثبتت أنه الي جانب الرياضة كنشاط فإن لها ارتباط وثيق بالقيم الاستهلاكية والإنتاج فهي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية للدولة ، وبالتالي فإن الاستثمار في المجال الرياضي حول العالم أصبح يقدر بالمليارات كما أن للمؤسسات الراغبة في الاستثمار الرياضي دور بارز في الفترة المقبلة في الاسهام في نمو اقتصاديات الأندية الرياضية .

(٨٩)

هذا ما جعل المسؤولين عن الرياضة يدعون الى الاستثمار من أجل المحافظه على مكانة الرياضة ، وبالتالي بدأت تجتذب الرعاه والمستثمرين وخاصة في العقدين الآخرين ويمكن لنا ملاحظة تنامي صناعة الرياضة من خلال زيادة أعداد المشاهدين ونمو التغطية الاعلاميه سواء الصحفيه أو التليفزيونيه والإذاعيه.

(٤١ : ١٥٨-١٥٩)

تستخلص الباحثة أن الرياضة من أهم القطاعات الاستثمارية حيث تنظر اليها الدول الرأسمالية كصناعة إستراتيجية تدرأموالا طائلة تحتاج لإدارة محترفة ، كما ينظر اليها رجال الأعمال والهيئات والمستثمرين المحليين والاجانب كمجال للدعاية التجارية من خلال رعاية الأبطال والاحداث الرياضية ، لذلك فالاستثمار في المجال الرياضي أصبح مطلب هام وضروري لزيادة مصادر الدخل وتحقيق الأرباح وزيادة الجذب السياحي ولتحويل المنظمات الرياضية الي منظمات هادفة للربح من خلال استثمار مواردها المختلفه .

من هنا يعرف حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) الاستثمار الرياضي بأنه مايتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين والمؤسسات الرياضية لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمه للانشطة الرياضية .

(٢٧ : ٢١)

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن استثمار الأندية الرياضية لكافة منشأتها المختلفة هو الحل للمشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الأندية من خلال تحقيق أعلى عائد ممكن ، فمن المتطلبات الرئيسية لتهيئة مناخ مناسب لنجاح النادي الرياضي هو ضرورة وضع تشريعات ملزمة توضح حدود منشأته وأسلوب إدارتها بما يحقق الهدف الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلي التأكيد علي أهمية التمويل الذاتي كمصدر رئيسي للانفاق داخل النادي.

في ظل مشكلات التمويل الحكومي وما أدل على ذلك من تصريح وزير الشباب المصري باجتماعه بأعضاء اللجنة الأولمبية المصرية ورؤساء الاتحادات الرياضية في عام (٢٠٠٥) بأن الميزانية المدرجة للقطاع الرياضي لا تكفي ، كما أكد أن الوزارة تكشف حالياً عن إيجاد صيغة جديدة من شأنها تدعيم التوجيه الذاتي لتمويل الرياضة وتنشيط الرعاية وتفضيل دور القطاع الخاص.

في ضوء ذلك ترى الباحثة أن الأندية الرياضية الكبرى من أكثر المؤسسات الرياضية التي تحتاج الي وجود أساليب جديدة للتمويل من خلال استثمار منشأتها المختلفة .

فعلى الصعيد الأوروبي نجد أن صناعة الرياضة تعد صناعة مربحة ومصدر دخل في كثير من دول العالم، وتشير إحصائيه حديثه لمكتب التحليلات الاقتصادية الأمريكية أن الدخل السنوي لقطاع الرياضة مقارنة بقطاعات أخرى بلغ ٢١٢.٥ مليار دولار أمريكي أى ضعف قطاع السيارات وأكبر حجماً من قطاع السينما والإنتاج السينمائي. (٦٩ : ٧٤)

مع تطور الاستثمار وإتساع رقعته أصبحت العلاقة بين الرياضة والاقتصاد تلازمية وذلك بعد أن أصبحت الرياضة عملية إقتصادية لتنافس الشركات علي رعاية الاحداث الرياضية، لذا فإن الاستثمار الرياضي أصبح من أهم الاستثمارات المختلفة وقد زادت نسبتة من عام ١٩٩١ الي ١٩٩٥ الي ٦٨ % . (٢٦ : ١٨)

كما أن الاستثمار في المجال الرياضي أصبح يقدر الآن بـ ٢٠% سنوياً، و أن ٩٠% من الميزانية العائلية المخصصة للرياضة في أوروبا توجه نحو شراء الملابس والمجلات وحضور المباريات الرياضية، وبالتالي سيكون للمؤسسات التجارية الرغبة في الاستثمار الرياضي دور بارز خلال الفترة المقبلة في الإسهام في نمو الاقتصاديات الخاصة بوطنها من خلال الاستثمار الرياضي، فالمؤسسات الرياضية لا تقل كفاءة عن المؤسسات والشركات الأوروبية والفرنسية، وإغفال هذا الجانب من طرف المسؤولين في الميدان الرياضي، خصوصاً بالعالم الثالث، يشكل خطراً علي السير الطبيعي للنهوض بالرياضة داخل الأندية الرياضية المصرية بل علي مقوماتها الاقتصادية، فالأندية تشكي من العجز المالي بشكل دائم بل أصبحت المبرر الذي تعلق عليه النتائج السيئة التي تحصدها في مختلف الأنشطة.

كما تزايدت في مصر عدد شركات التسويق والاستثمار الرياضي من (٨) شركات قبل عام (٢٠٠٥) ليصبح الآن (٣٣) شركة تعمل في التسويق والاستثمار والتنمية الرياضية بسبب استقرار مجالس إدارات الهيئات الرياضية وعدم إقبالها أو حلها، مما أدى إلي تبادل الثقة والاطمئنان لمسئولي تلك الشركات في إبرام الاتفاقيات الاستثمارية والتمويلية في شكل رعاية مع بعض الاتحادات والأندية الجادة.

بالتالي فإن تلك الشركات والمؤسسات العاملة في مجال التسويق والاستثمار والتنمية والتصنيع الرياضي تحتاج إلي العديد من الامتيازات التي تشجعها علي الاستثمار، من خلال تقديم فرص الاستثمار المختلفة والإعلان عنها في وسائل الاعلام بالإضافة الي تقديم جميع المعلومات المتعلقة بتسويق جميع موارد النادي . (١١٩)

حتى يكون الاستثمار الرياضي مربحاً ودون مخاطر وهذان هما العاملان الرئيسيان اللذان يحكمان قرار المستثمر ، فإنه من المقترح علي مديري التسويق واللجان المسؤلة بالأندية الرياضية إعداد دراسات جدوى للاستثمار الرياضي مع إنشاء صندوق استثماري يسهم في تمويل بعض الإستثمارات الرياضية ذات الاولوية بالنسبة للرعاية والاستثمارات بعيدة المدى مع تشجيع القطاع المصرفي علي المساهمة في تمويل الاستثمارات الرياضية وإيجاد مبادرات مبتكرة للتمويل (٢٦).

لذا تتفق الباحثة مع ما يذكره إبراهيم شحاتة (١٩٩٥) أن المجال الرياضي يجب أن يسير الراي العام في اتجاهين ، الاتجاه الاول هو معرفة أهمية الدور الحقيقي والحضاري الذي يمكن أن تلعبه الرياضة من حيث التنمية سواء علي مستوى الممارسة العامة أو علي المستوي التنافسي ، ويعتبر هذا الاتجاه هو الأساس الذي يقوم عليه الاتجاه الثاني وهو الوعي بأهمية الاستثمار وتأثيره في جميع المجالات، وبالتالي تأثيره علي زيادة فاعلية الدور الذي تلعبه الرياضة في زيادة مصادر الدخل الذاتي من خلال التنوع في مجالات الاستثمار الرياضي والمشروعات الرياضية . (١ : ١٣٠)

لذلك قام عدد كبير من المستثمرين المصريين في السنوات الاخيره برعايه أنديه رياضيه كوسيلة للترويج التجارى وبناء علاقة مباشرة مع جمهور المستهلكين مثل رجل الأعمال أحمد بهجت الذى اشترى نادى جولد، كما يحرص مستثمرون كبار على الوجود فى النادى الاهلى والزمالك الاكثر شهرة بين الجمهور المصري كاسلوب غير مباشر للترويج لمنتجات شركاتهم. (١١٨)

من هنا تم التعامل مع النشاط الرياضى باعتبارة نشاطا إستهلاكيا وترفيهيا، كما أصبح النشاط الرياضى يساهم بشكل فعال في إعداد وتهينة العنصر البشرى للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث للقطاع الرياضى بنية أساسية ومستلزمات مادية وخدمية مما جعله حاليا خاضع لدراسات الجدوى كأحد المشروعات الاقتصادية يستهدف منة تحقيق أعلى عائد ممكن، وبذلك دخل المجال الرياضى في دائرة النشاط الاقتصادى وارتبط الإنفاق فيه بحسابات دراسات الجدوى باعتباره مجالا واسعا للاستثمار والجذب كأشكال الدعاية التجارية والرعاية المسؤولة وخاصة مع ارتباط الرياضة بالإعلام وإمداد هذا المجال علي مستوى كل دول العالم.

نتيجة لهذا يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات الاقتصادية وأخطرها لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بنتائجها أحيانا فنجاح القرار يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية المرغوبة التي تؤدي الي زيادة معدل التنمية الاقتصادية كما أن فشله يترتب عليه ضياع وتبديد للموارد الاقتصادية المتاحة ، وبالتالي فإن القرار الجيد من وجهة النظر الفردية والقومية يحتاج الي دراسات جدوى علمية . (٤٤ : ١١)

لذا تعرف دراسات الجدوى بأنها مجموعة من الدراسات التي تبدأ بدراسة فكرة المشروع أو عدة مشروعات وتنتهي بتقييم مدى صلاحية المشروع او المشروعات مروراً بجوانب جدوة التسويقية والفنية والمالية والبيئية والقانونية والاجتماعية وذلك تحقيقاً لهدف اختيار المشروع الاصلح من وجهة نظر المستثمر. (١٠٦ : ١٠)

لكن قبل الشروع في اتخاذ قرار بشأن تطبيق عملية الاستثمار لمشروع ما لابد من القيام بعمل دراسات الجدوى لمعرفة تكاليف الاستثمار والإنتاج وتحديد احتياجات المشروع من القوي العاملة وتقديرات الدخل المتوقع. (٤ : ٣٣)

من هنا تستخلص الباحثة أن موضوع دراسات الجدوى حظي بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تمثل دراسات الجدوى اساس عملية الاستثمار ، فكما اعتمد القرار الاستثماري على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية، كلما كانت القرارات أكثر نجاحاً وأماناً في تحقيق الأهداف، حيث تفيد دراسات الجدوى في توفير أساس جيد لرجال الأعمال أو متخذي القرار ليحدد اتخاذ القرار بشأن الاستثمار من عدمه ، بالإضافة الي توفير صورة أدق وأشمل للمشروع الاستثماري .

مشكلة البحث

نظراً لمرحلة التحول الاقتصادي التي يشهدها العالم وتبني الدولة لسياسية الخصخصة والعمل علي تحويل المشروعات العامة الي مشروعات خاصة بدأ الكثير من المؤسسات تتحول الي شركات مساهمة حتي تتلائم مع متطلبات السوق والمنافسة واليات الاقتصاد الحر لأن الميزانية العامة للدولة أصبحت غير قادرة علي مواجهة ظروف المنافسة علي المستوى العالمي .

أيضا إحتلت صناعة الرياضة المرتبة الخامسة في الاقتصاد الأمريكى عام (١٩٩٩م) وبلغت (١٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣م وتساهم حوالي (٤٠٠٠) شركة لرعاية الأنشطة الرياضية وتصل قيمة المساهمات (٢) مليار دولار وتوفر (٢٧٥) ألف وظيفة سنويا ،وبالنظر إلى صناعة الرياضة في اليابان فقد احتلت المرتبة الخامسة ، بينما إحتلت في ايطاليا المرتبة الثانية كذلك حال الكثير من الدول العربية التي أدخلت رؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاعاتها المختلفة لاسيما في قطاع الاستثمارات الرياضية والتي أوصلتها إلى التربع على القمة الرياضية في الألعاب المختلفة بفضل تلك الاستثمارات مما أدى ذلك إلى الانفتاح الاقتصادى عليها لتكون قبلة للمستثمرين والمشاريع العملاقة التي يبحث عنها المستثمر الأجنبي على وجه الخصوص وخير مثال على ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين .

علي الرغم من ذلك نجد أن المؤسسات الرياضية الحكومية والاهلية وعلي رأسها الاندية الرياضية الكبرى لم تستعد بعد لمواجهة تلك التحديات ، الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود فكر إداري معاصر ينادى بأساليب غير تقليدية للتمويل الذاتي ليواكب هذه التغيرات والتحديات وخاصة بعد أن أصبحت الاندية الرياضية الكبرى لانتظر الإعانات والتبرعات غير

الكافية لتحقيق أهدافها كما تحتاج المشروعات الرياضية التي تقام بميزانيات عالية الي دراسات الجدوى التي تحدد مدى فاعلية المشروع في تحقيق أعلى عائد ممكن.

في ضوء ما سبق من قراءات نظرية والاطلاع علي نتائج الأبحاث العلمية في مجال دراسات الجدوى والاستثمار عامة والاستثمار الرياضي خاصة اتضح للباحثة أن المجال الرياضي يعاني من المظاهر التالية :

- ١- وجود العديد من معوقات الاستثمار سواء كانت إدارية أو فنية أو قانونية أو سياسية أو تمويلية بالإضافة إلي عدم وجود وعي بأهمية الاستثمار الرياضي.
- ٢- ندرة المتخصصين المؤهلين للعمل في هذا المجال بالأندية الرياضية وأيضاً عدم إقتناع المؤسسات المالية بالرياضة والعائد المتوقع من استثمارها.
- ٣- عدم وجود خطة للاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية .
- ٤- عدم دراية مجالس إدارات بعض الأندية الرياضية بفرص الاستثمار المتاحة لديهم.
- ٥- عدم توافر حوافز للمستثمرين المصريين لتوظيف أموالهم في الرياضة المحلية .
- ٦- قصور أساليب التمويل بالأندية الرياضية علي نوعين فقط هما التمويل الحكومي والتمويل الذاتي .
- ٧- عدم الاستعانة بدراسات الجدوى عند تنفيذ المشروعات الرياضية .

يعد النادي الأولمبي المصري (وهو موضوع الدراسة) من الأندية الرياضية الكبرى في محافظة الإسكندرية والذي تم إنشاؤه عام (١٩٥٠ م) فعلي المستوى الرياضي رفع علم مصر دولياً في محافل أولمبية عديدة نتج عنها ثماني ميداليات أولمبية في ألعاب القوى والمصارعة والملاكمة ، وعلي مستوى كرة القدم فمزال النادي الأولمبي المصري يمثل اسماً رائداً في مجال كرة القدم لما قدمه ، ولازال له العديد من اللاعبين الاكفاء في المنتخب الوطني المصري علي مر السنوات ، أما علي المستوى الاجتماعي يتمتع النادي بموقع متميز وسط مدينة الإسكندرية، كما يتمتع بسهولة المواصلات من وإلى جميع مناطق محافظة الإسكندرية.

تبلغ مساحة النادي حوالي (٨) أفدنه والتي تحتوي علي العديد من المنشآت الرياضية مثل ملعب كرة القدم الرئيسي والفرعي وصالة الملاكمة وصالة المصارعة وصالة رفع الاثقال وصالة الجيمز ، بالإضافة الي المنشآت الإدارية مثل المبنى الاجتماعي ومبنى الإدارة بالإضافة إلي عدد من المنشآت التي سوف يتم أنشاؤها والتي تحتاج الي دراسة جدوى لكيفية استثمارها والاستفادة منها مثل :

- البنك (دور أرضي و دور علوى) بمساحة = ١٣٠ م^٢
- حمام سباحة تدريب ٤ حارات (١٥ x ٥٤) م
- مدرجات حمام السباحة أسفلها جيم بمساحة = ٣٢٢ م^٢
- ملعب كرة القدم الرئيسي بمساحة ١٠٠ م
- ملعب كرة السله و اليد (٤٠ x ٢٠) م
- مبنى مطعم زويل بمساحة = ١٧٦,٨٠ م^٢
- مدرجات لملعب كرة السله وأسفله أماكن تغيير ملابس
- ملعب كرة قدم صغير (٩٥ x ٥٧) م
- صالة ألعاب متعددة الأغراض .

كما يبلغ عدد الأعضاء بالنادي الأولمبي المصري حوالي (٢٠) ألف عضو كما يبلغ عدد الأنشطة (١٢) نشاطاً، وبالرغم من توافر العديد من مجالات وفرص الاستثمار في النادي الأولمبي المصري الا أن الاستثمار الفعلي في النادي الأولمبي المصري محدود جداً ومازال أقل من المستوى المطلوب ، لأن استثمار تلك المنشآت لم يحقق أعلى عائد لانه ينحصر في تقديم الخدمات لاعضاء و فرق النادي فقط .

فيما يلي بعض المؤشرات الدالة علي عدم الاستغلال الكامل لهذه الفرص الاستثمارية والتي اتضح من واقع المقابلة الشخصية الاولى مرفق رقم (٢) التي قامت بها الباحثة لعينة قوامها (٥) افراد من مسؤولي النادي الاولمبي المصري ، وتمثلت هذه العينة في مدير النادي والمدير المالي ومراقب الحسابات ومدير عام النشاط الرياضي ومسؤل التسويق ان ذاك والتي أجمعت أراؤهم علي الاتي :

- ١- عدم وجود دراسات جدوى لاستثمار المنشآت الحالية في النادي .
- ٢- عدم توافر فرص جذب المستثمرين بالإضافة إلى وجود نقص في استثمار بعض الخدمات مثل:
 - خدمات التسويق والإعلان والترويج لبعض المنشآت والخدمات والأنشطة التي يقدمها النادي.
 - الخدمات البنكية وخدمات سوق العمل للمجتمع المحيط بالنادي.
 - خدمات صيانة الأجهزة والأدوات الرياضية الخاصة ببعض الأنشطة الرياضية كأدوات صالة الجيم.
- ٣- عدم استثمار بعض منشآت النادي مثل ملعب كرة القدم الرئيسي والفرعي وصالة الملاكمة وصالة المصارعة وصالة رفع الأثقال حيث تنحصر الاستفادة من هذه المنشآت على الأعضاء فقط .
- ٤- عدم استثمار صالة الجيم لسوء الحالة الفنية لبعض الأجهزة نتيجة عدم تحديثها بالإضافة إلى نقص بعض الأجهزة الأساسية مثل حصان القفز.
- ٥- وجود العديد من المساحات المتاحة رأسياً لم يتم استغلالها على الرغم من أنها تصلح لمنشآت جديدة مثل كافاتريات أو صالة تنس طولة.
- ٦- عدم استثمار أعلى أسوار النادي في تسويق بعض الإعلانات الخاصة بمنتجات بعض الشركات .

بعد اطلاع الباحثة على الميزانية العمومية لنادي الأولمبي المصري لعام ٢٠٠٩ وجد الآتي :

- ارتفاع مصروفات كرة القدم هذا العام بمقدار ٤٨٧٧٧١ ج ويرجع ذلك إلى ارتفاع اسعار تكلفة وسائل النقل والفنادق وعقود اللاعبين على مستوى الاندية المصرية .
- ارتفاع مصروفات كرة السلة هذا العام بمقدار ١٠٠١٥١٨ ج ويرجع ذلك إلى استخدام لاعب أمريكي محترف ودخول كرة السلة عالم الاحتراف مما أدى إلى ارتفاع عقود اللاعبين .
- ارتفاع مصروفات الكرة الطائرة بمقدار ١٠٩٠٩٨ ج عن العام السابق.
- ارتفاع إيرادات كرة القدم بمقدار ٤٣٩٢٦٦ ج ويرجع الارتفاع إلى :
 - ارتفاع المبالغ الواردة من وكالة الاهرام للدعاية والاعلان.
 - ارتفاع مقابل بث المباريات من التلفزيون.
 - ارتفاع مقابل بث مباريات الدوري والكأس .
- وجود عجز في العام السابق بما يقدر حوالي (٤٨٦٩٦٦٤) جنيه وأصبح العجز هذا العام (١٩٣١٣٦١) ومع ذلك يطالب المدير المالي ومراقب الحسابات إدارة النادي بتنمية موارده حتى تتمكن من رفع الإيرادات ومواجهة المصروفات المتزايدة .

وفي حدود علم الباحثة لم تتطرق أى دراسة إلى وضع تصور لدراسات الجدوى لاستثمار المنشآت المتاحة لدى النادي الأولمبي المصري ، لذا ترى الباحثة ضرورة وضع دراسة لكيفية إدارة الأندية الرياضية في ظل آليات السوق الحر خاصة مع اتجاه الدولة لرفع الدعم المالي والسيطرة المركزية على الكثير من الأنشطة الاقتصادية والخدمات ، لذا فعلى إدارة النادي الأولمبي المصري أن تنتج نحو الاستثمار الأمثل لمنشآته بما يحقق أعلى عائد مادي من أجل رفع المستوى الرياضي للاعبين والفرق بما ينعكس على المستوى الاقتصادي ، بإعتباره من الأندية الرياضية الكبرى على مستوى الجمهورية من هنا جاءت أهمية البحث بعنوان :

" دراسات الجدوى لاستثمار منشآت النادي الأولمبي المصري "

أهمية البحث :

أولاً: الأهمية العلمية

يسعى هذا البحث الى وضع تصور لدراسات الجدوى لاستثمار منشآت النادي الأولمبي المصري واستحداث فرص استثمار جديدة من خلال تحليل الوضع الراهن لبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنادي ومدي فاعلية الإدارة في ممارسات

جذب المستثمرين وتحديد الإجراءات التنفيذية لها ووضع أساليب متابعة لها لتحديد نقاط الضعف والقوة وذلك وفق أسلوب علمي .

ثانيا الأهمية التطبيقية :

- يساهم البحث الحالي في دفع الجهود المبذولة لتنشيط الاستثمار الرياضي في النادي الأوليمبي المصري .
- مساعدة النادي في استثمار منشآته من ملاعب وصالات وأبنية والقيام بواجباتها سواء على المستوى المحلي أو الخارجي .
- وضع دراسات جدوي يمكن الاعتماد عليها في جذب المستثمرين من خلال زيادة الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي سواء في الصحافة الرياضية ووسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات العلمية .
- تحاول الدراسة معالجة معوقات الاستثمار الرياضي في النادي الأوليمبي المصري .
- تفعيل ممارسات وتوجهات إدارة النادي تجاه جذب المستثمرين لإقامة المشروعات الاستثمارية في النادي .
- مواكبة المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بصفة عامة ومسايرة فلسفة الدولة بصفة خاصة في توجيه النادي الأوليمبي المصري الي الاعتماد على استثمار منشآته المختلفة في ظل الاتجاه الي السوق الحر.

أهداف البحث:

- ١- تحليل الوضع الراهن للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنادي الأوليمبي المصري من خلال (نقاط القوة - نقاط الضعف - الفرص - المخاطر).
- ٢- تحديد مجالات الاستثمار في النادي الأوليمبي المصري.
- ٣- القيام بدراسات الجدوى لاستثمار منشآت النادي الأوليمبي المصري من خلال :
 - دراسة الجدوى التسويقية.
 - دراسة الجدوى الفنية.
 - دراسة الجدوى التمويلية .
 - دراسة الربحية التجارية.
 - دراسة الجدوى الإجتماعية.
 - دراسة الجدوى القانونية.

تساؤلات البحث:

- يسعى هذا البحث للإجابة علي الاسئلة التالية :
- ١- ماهو الوضع الراهن للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنادي الأوليمبي المصري من خلال (نقاط القوة - نقاط الضعف - الفرص - المخاطر)؟
 - ٢- ما هي أهم مجالات الاستثمار في النادي الأوليمبي المصري؟
 - ٣- ماهو التصور المقترح لدراسات جدوى استثمار منشآت النادي الأوليمبي المصري؟

مصطلحات البحث:

منشآت النادي الأوليمبي المصري

هي عبارة عن ما يتضمنه النادي الأوليمبي المصري من المنشآت الموجودة حاليا والاخري التي يمكن استحداثها مستقبلا والتي تتمثل في الأبنية الادارية والصالات المغطاة والصالات المفتوحة والملاعب الرياضية بالإضافة الي المساحات المتاحة للاستغلال.

(تعريف اجرائي)